

البحار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center



مؤشر التوافق
الوطني



بين يدي مؤشر التوافق الوطني:

تُتهم المعارضة السورية دائماً بتفرق الكلمة وتشتت المواقف حول جملة الأحداث المؤثرة على الوضع العام في سوريا، سواء كانت تلك المواقف تتعلق بالعملية السياسية أو بجملة من الأمور والقضايا على المستوى العسكري أو الإنساني أو تتعلق بتحركات خارجية قامت بها دول منفردة وأثرت بشكل ما على الوضع السوري.

لقد شكل هذا الأمر انطباعاً عاماً بأن قوى الثورة والمعارضة السورية قلما تجتمع على رأي أو موقف، خصوصاً في ظل تعثرها المتواصل في إيجاد مرجعية سواء موضوعية أو هيكلية، تتوافق عليها وتلتزم بها.

بناء على ذلك، وانسجماً مع رسالة مركز الحوار السوري في "تحقيق التكامل والتعايش وترشيد القرار الوطني". رأى المركز وضع معيار لاختبار درجة التوافق بين قوى الثورة والمعارضة السورية عبر إطلاق "مؤشر التوافق الوطني"، والذي يعد مؤشراً يقوم على الرصد والتحليل للمواقف المعلنة لعدد من القوى السياسية والعسكرية والاعتبارية تجاه أبرز الأحداث والمواقف السياسية خلال نصف سنة "مؤشر نصف سنوي".

يهدف المؤشر إلى قياس درجة التوافق في المواقف لمختلف القوى السياسية والعسكرية ذات التوجهات الفكرية المختلفة، والتي يصدر عنها مواقف محددة من خلال متابعة آرائها ومواقفها المنفردة حول جملة من القضايا والأمور الهامة في الفترة المحددة (نصف سنة)، بما يعطي الباحثين والمهتمين بالشأن السوري مؤشرات واضحة وحقيقية عن التوجهات العامة لدى هذه القوى.

يعد هذا التقرير النسخة الأولى من "مؤشر التوافق الوطني" والذي يغطي النصف الأول من عام ٢٠١٨، وبذلك نعتبره في مركز الحوار السوري بمثابة "إصدار تجريبي".

نأمل أن يساهم هذا التقرير في رفع نسبة الوعي السياسي لدى عموم شرائح الشعب السوري من خلال تعريفهم بالقوى الموجودة على الساحة ومواقفها ودرجة توافقها وتوجهاتها العامة، كما نأمل أن يشكل دافعاً لدى القوى السورية للحوار والتنسيق فيما بينها بما يؤدي إلى زيادة نسب توافقها في المواقف ذات الصلة بالقضايا الهامة.

مركز الحوار السوري
إدارة البرامج-وحدة الرصد والمتابعة

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق
الوطني

مقدمة

شهد عام 2018 -حتى تاريخه- تغيرات وتبدلات كبيرة على الساحتين السياسية والعسكرية السورية، ابتداءً من مؤتمر الرياض 2 الذي مهد لإعادة تشكيل هيئة المفاوضات العليا تحت مسمى "هيئة التفاوض السورية"، مروراً بتصفية ما أطلق عليه "مناطق خفض التصعيد" في الغوطة الشرقية وجنوب دمشق وريف حمص ودرعا والقنيطرة، وصولاً إلى تفعيل العملية السياسية "وفق منظور سوتشي-أستانا" على حساب تجميدها "وفق منظور جنيف". ترافق كل ذلك مع زيادة حضور التدخل الدولي في القضية السورية، وتقلص تأثير القوى السورية في مجرى الأحداث.

يرصد مؤشر التوافق الوطني مواقف مجموعة من قوى الثورة والمعارضة السورية تجاه /18/ قضية أو حدث خلال النصف الأول من عام 2018، تم تقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية هي:

- 1 - مجموعة الأحداث المتعلقة بالعملية السياسية.
- 2 - مجموعة الأحداث الدولية ذات الصلة بالملف السوري.
- 3 - مجموعة الأحداث الخاصة بشؤون داخلية في المناطق المحررة.
- 4 - مجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات عسكرية في "مناطق خفض التصعيد".

يتألف التقرير من ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:

منهجية مؤشر التوافق الوطني:

يشرح هذا القسم المنهجية التي اعتمدت في هذا العمل ابتداءً من تحديد الجهات المرصودة والمواقف السياسية تجاه القضايا التي سترصد، وصولاً إلى منهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس.

نسب التوافق

يستعرض هذا القسم نتائج التحليل الرقمي على شكل نسب مئوية، ثم يحول هذا النسب إلى شكل مواقف متوافقة أو غير متوافقة، يتضح عبرها نسب التوافق بين المكونات السورية حول القضايا المرصودة.

خلاصات ونتائج

يتناول هذا القسم النتائج السابقة بشيء من التحليل المبسط للوصول إلى تحديد نسبة التوافق بين المكونات السورية، كما يقدم مجموعة من التوصيات ذات الصلة.

القسم الأول

منهجية مؤشر التوافق الوطني

اعتمد مؤشر التوافق على المنهجية التالية والتي تتألف من:
تحديد الجهات، تحليل المواقف، التحليل الرقمي.

أولاً: منهجية تحديد الجهات:

- اتفق فريق العمل على عدة معايير يفترض توافرها في الجهة التي يتم رصدها، وهي:
- 1 - أن تكون الجهة "فاعلة ومؤثرة" على الساحة السياسية والعسكرية والشأن العام،
 - 2 - تنتمي -بشكل عام- لقوى الثورة والمعارضة السورية،
 - 3 - لديها معرفات رسمية¹، وتمارس نشاطاً سياسياً بصورة أو بأخرى².

بناء على هذه المعايير، فقد حددت الجهات التالية لتكون محلاً للرصد³، وهي:



- 1 - نود الإشارة هنا إلى اعتماد الرصد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المرصودة عبر المعرفات الرسمية الخاصة بها، وبالتالي لم تؤخذ تصريحات قياداتها وأفرادها على وسائل الإعلام بالحسبان كونها قد تعبر عن رأي شخصي لصاحبها، قد لا يلزم موقف الجهة التي ينتمي إليها، خاصة أن كثيراً من السياسيين يتحدثون على وسائل الإعلام بصفة محللين سياسيين أو بصفتهم الشخصية دون التصريح بمنصبهم الحزبي أو الجهة التي ينتمون إليها- على الرغم من إدراكنا أن كثيراً من تلك التصريحات تمثل مؤسساتها بدرجة نسبية ما، إضافة إلى التحديات الفنية لرصد مختلف المواقف والتصريحات للناطقين غير الرسميين أو المسؤولين بدرجات مختلفة في تلك الجهات.
- 2 - يمثل هذا المعيار شرطاً ضرورياً للتعرف على مواقف الجهة، إلا أنه لا يشترط أن يكون التعبير عن الموقف بصورة إيجابية من خلال بيان أو تصريح، حيث اعتبرنا "السكوت" موقفاً سياسياً. ولذلك هنالك بعض الجهات المرصودة، وإن كان لها حضور سياسي من خلال المشاركة في جسم ائتلافي أو مؤتمر...إلخ، إلا أن معرفاتها الرسمية متوقفة منذ فترة.
- 3 - يتجاوز العدد الفعلي للقوى والجهات العدد المرصود، ولكن حاولنا -قدر الاستطاعة- رصد طيف من هذه القوى يمثل مختلف التوجهات والتيارات.

الجهات التي تم رصدها

القوى السياسية

	حزب الشعب الديمقراطي		المنظمة الاشتورية الديمقراطية		الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية
	حزب الجمهورية		تيار الغد السوري		هيئة التفاوض العليا
	حزب النداء		تيار المواطنة		التيار الوطني السوري
	حركة العمل الوطني من أجل سورية		هيئة التنسيق الوطنية		المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري
	الحزب الوطني للعدالة والدستور - وعد		الإخوان المسلمين		المجلس السوري التركماني
			منصة القاهرة		المجلس الوطني الكردي

هيئات اعتبارية



المجلس الإسلامي السوري

قوى عسكرية

	جبهة تحرير سوريا		الجبهة الشامية		الجبهة الجنوبية
	لواء المعتصم		جيش أسود الشرقية (أحرار الشرقية)		جيش الاسلام
	فرقة الحمزة		فيلق الشام		حركة أحرار الشام
	قوات الشهيد أحمد العبدو		لواء السلطان مراد		فيلق الرحمن

ثانياً: منهجية تحليل المواقف:

1 - يعد عدم وجود بيان أو موقف مععلن من الجهة المرصودة بمثابة "الصمت" والامتناع عن التصريح. وهذا الأمر يختلف تماماً عن حالة وجود بيان أو تصريح واضح بالحياد.

2 - تحديد مؤشر رقمي موحد يعبر عن المواقف المعلنة بحيث يعد:



3 - إن نسبة المواقف المعلنة للجهات المستهدفة إلى أي من هذه التصنيفات السابقة أعلاه (الصمت، التأييد المعلن، التأييد الضمني... إلخ)، لا يعني أن هنالك قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها، فلكل حدث أو موقف طبيعته ومواقفه التي تكون واضحة أحياناً فيسهل تصنيفها، وأحياناً يكون هنالك غموض في المواقف الأمر الذي يتطلب تحليلاً لها، بحيث يمكن نسبتها إلى أي من المواقف الستة المحددة في المؤشر.

1 - يمكن أن نجمل مواقف "الصمت" التي تتبناها الجهات والهيئات ضمن تصنيفين:

- 1 - الصمت الظاهري: بمعنى أن الجهة إما معتادة على تصدير مواقفها عبر مسؤولين رفيعي المستوى من خلال تصريحاتهم أو تغريداتهم أو مقابلاتهم الإعلامية.. إلخ، وهو مما استثنينا رصده لأسباب عدة ذكرناها سابقاً، أو أن تلك الجهات تقوم بأعمال أخرى ذات دلالة على موقف معين من القضية دون إعلان ذلك الموقف، أو أن لها موقفاً مضمراً لكنها لا تريد إعلانه لأسباب كثيرة.. إلخ. الخلاصة: أنه قد يكون هنالك موقف للجهة ولكنها لأسباب مختلفة تؤثر عدم التصريح المباشر عنه. وهذه الحالة على الرغم من أنها ليست صمتاً، إلا أننا أثرنا معاملتها معاملة الصمت لأن موقف الجهة غير واضح، وحتى لا نضطر إلى التحليل والتدقيق لمعرفة، مع ما يكتنف ذلك من إمكانية الخطأ في نسبة موقف ما إلى الجهة المعنية.
- 2 - الصمت الحقيقي: يعني عدم اهتمام الجهة بالقضية أو عدم وجود أي موقف منها.

فمثلاً بالنسبة لمؤتمر الرياض2، فسرنا مشاركة أفراد ينتمون لجهات ضمن المؤتمر بصفة غير رسمية تأييداً ضمنياً للمؤتمر، مالم يصدر بيان استنكار أو التأكيد على أن هؤلاء الأفراد لا يمثلون تلك الجهة في هذا المؤتمر.

مثل هذا التفسير لابد من توضيحه للقارئ حتى يكون على دراية بكيفية تصنيف المواقف. لذلك، ومن أجل تحقيق هذا الأمر، ارتأينا الإشارة ضمن الهوامش لتلك المواقف الضمنية أو الغامضة وتفسيرنا لها، بحيث تكون العملية واضحة أمام القارئ.

- 4 - إذا كانت الجهة المرصودة جزءاً من جسم ائتلافي، يُعتمد موقف الجسم الائتلافي في حال لم يصدر عن الجهة المرصودة بيان خاص فيها مع ملاحظة ما يلي:
- يعد كل من المجلس الوطني الكردي والمجلس السوري التركماني جزءاً من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ينسب لهما مواقفه مالم يصدر بيان منفردة.
 - تعد كل من هيئة التنسيق ومنصة القاهرة والفصائل الموقعة على بيان الرياض 2 (الجهة الجنوبية، جيش الاسلام، فيلق الشام، فيلق الرحمن، لواء السلطان مراد) جزءاً من هيئة التفاوض، ينسب لهم موقف الهيئة مالم يصدر عنهم بيان خاص بهم.
 - فيما يخص حركة أحرار الشام، رُصدت مواقفها حتى تشكيل جبهة تحرير سوريا فقط، ومن ثم رُصدت مواقف الجبهة كجسم بديل عن الحركة بعد اندماجها مع حركة نور الدين الزنكي¹.

1 - لم ندرج هذه القوى ضمن الجبهة الوطنية للتحرير نظراً لأن الاندماج حصل بينها بعد الفترة الزمنية التي يتناولها المؤشر، وهي النصف الأول من عام 2018م.

ثالثاً: منهجية التحليل الرقمي:

بعد الانتهاء من رصد المواقف وتصنيفها، حولت النتيجة إلى شكل مواقف متوافقة ومواقف غير متوافقة.

نقصد بالمواقف المتوافقة: تلك المواقف المعلنة التي توافق عليها الأغلبية سواء بشكل صريح أو ضمني سواء إيجاباً أو سلباً بينما تعد المواقف المخالفة لتوجه الأغلبية بمثابة "المواقف غير المتوافقة"، مع التأكيد هنا على أن مواقف الجهات الصامتة "الصمت" لا تدخل ضمن حساب النسبة، والسبب في خيارنا هذا أن نسبة المواقف الصامتة كبيرة جداً، وبالتالي فإن إدخالها ضمن حساب النسب سيؤدي إلى التشويش على المواقف المعلنة. غير أننا سنضع هوامش تتضمن حساب مواقف "الصمت" من أجل إظهار الفارق للقارئ بين الحالتين¹.

المواقف المتوافقة: مواقف أغلبية القوى

المواقف غير المتوافقة: مواقف أقلية القوى

فعلى سبيل المثال: عند تحليل المواقف من العملية العسكرية في الغوطة، اعتبرت المواقف التي ترفض العملية بشكل صريح أو ضمني بمثابة "المواقف المتوافقة" لأنها شكلت رأي أغلبية الجهات ممن صرحت بمواقفها، أما التي أيدت العملية بشكل صريح أو ضمني، فعدت مواقف "غير متوافقة"، أما في حالة اللجنة الدستورية؛ كانت "المواقف المتوافقة" هي التي أيدت المشاركة في اللجنة بشكل صريح أو ضمني لأنها شكلت رأي أغلبية الجهات، بينما اعتبرت "المواقف غير المتوافقة" بأنها تلك التي رفضت المشاركة بشكل صريح أو ضمني.

1 - الفرق بين حالة حساب موقف "الصمت" وحالة عدم حسابه، أنه في الحالة الأولى العبرة فقط بالمواقف المعلنة، وبالتالي إذا كان موقف "الصمت" يمثل أغلبية، فإنه لا يدخل كموقف متوافق عليه، على عكس الحالة الثانية. للتوضيح: فيما يتعلق بمواقف القوى تجاه التحركات الدولية في الملف السوري، فإن نسبة التوافق بالمواقف المعلنة التي تشكل /27.01% هي: /22.99% وذلك إذا حيدنا موقف الصمت، ولكن عندما حسبنا موقف الصمت إلى جانب المواقف المعلنة واعتبرناه مثله مثل بقية المواقف، كانت نسبة التوافق /72.99%.

القسم الثاني

نسب توافق القوى السورية

بعد التعرف على منهجية المؤشر، سنقوم بإيضاح النسب والمواقف المتوافقة وفق المنهجية الموضحة في القسم الأول أعلاه. ومن أجل تسهيل قراءة المؤشر، سنصنف الأحداث /18/ المرصودة إلى أربعة عناوين رئيسية هي:

- 1 - مجموعة أحداث تتعلق بالعملية السياسية: وهي أربعة (مؤتمر الرياض²، مؤتمر سوتشي، مسار الاستانة، اللجنة الدستورية).
- 2 - مجموعة التحركات الدولية ذات الصلة بالملف السوري: وتشمل ستة أحداث (تشكيل قوة كردية بتوجيه أمريكي، الضربات الاسرائيلية للنظام والميليشيات الإيرانية في سوريا، عملية غصن الزيتون، الضربة الجوية الأمريكية للنظام السوري رداً على استخدام الكيماوي في الغوطة، الممارسات ضد اللاجئين السوريين في لبنان، الموقف من إلغاء الاتفاق النووي الإيراني).
- 3 - الأحداث المتعلقة بشؤون داخلية في المناطق المحررة: وتضم حدثين هما: (تشكيل جبهة تحرير سوريا - المعارك مع هيئة تحرير الشام).
- 4 - الأحداث المتعلقة بالعمليات العسكرية في "مناطق خفض التوتر": وتشمل ستة أحداث (العمليات العسكرية في الغوطة ودرعا وجنوب دمشق وجريمة التهجير القسري).

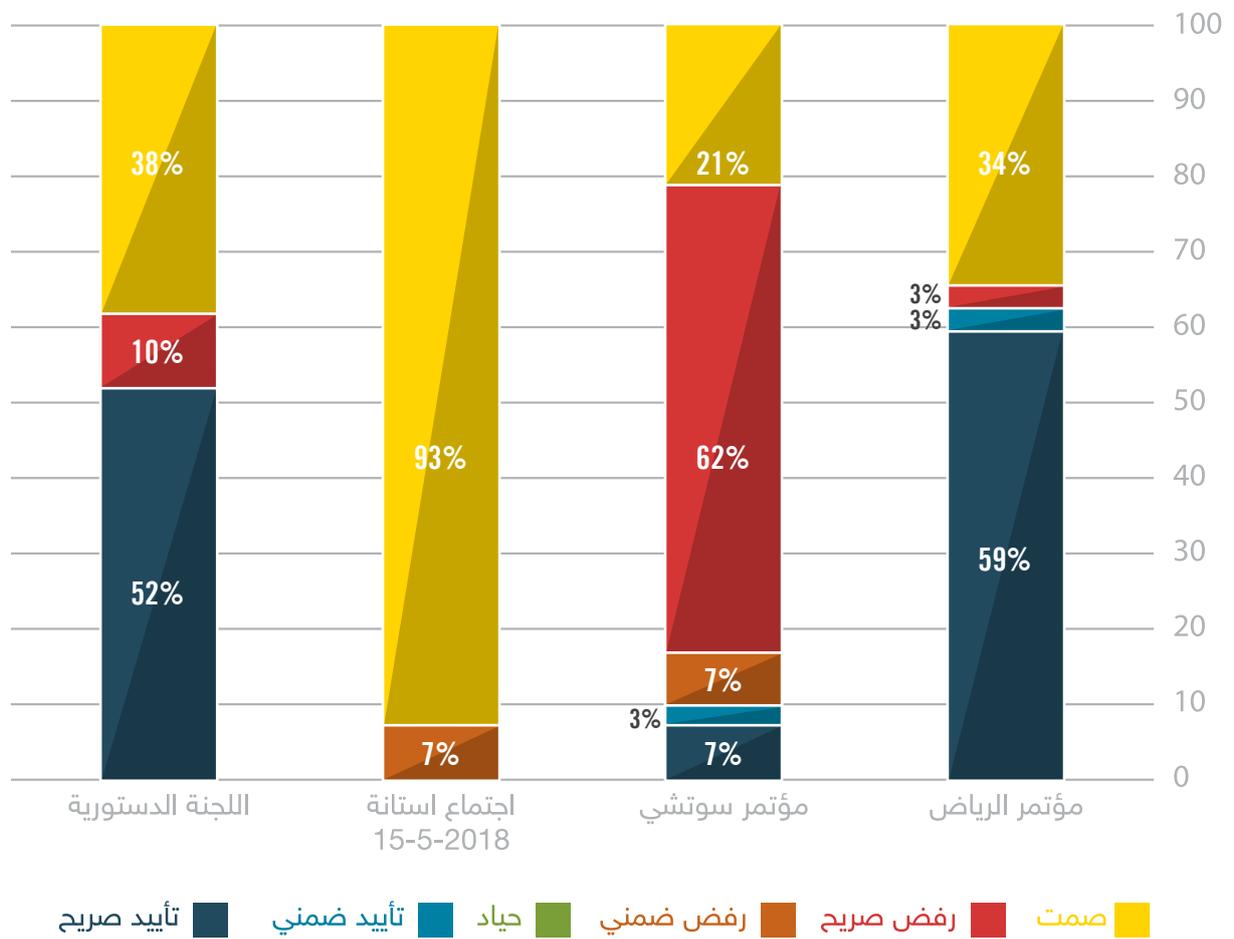
أولاً: نسب التوافق تجاه الأحداث المتعلقة بالعملية السياسية:

وتتضمن الأحداث التالية: مؤتمر الرياض²¹، مؤتمر سوتشي²، اجتماع أستانا في شهر مايو³، اللجنة الدستورية⁴،
لقد ترافقت الأحداث المتعلقة بمسيرة العملية السياسية في سورية باهتمام واضح ومواقف معلنة من قبل الهيئات السياسية السورية، بينما لاقى اهتماماً أقل من قبل الجهات العسكرية.

- 1 - اعتبرت الاستقالات الجماعية لأعضاء الهيئة العليا للتفاوض السابقة برئاسة السيد رياض حجاب رفضاً للمشاركة. - اعتبرت استقالة السيد جورج صبرة بمثابة موقف ممثل لحزبه (حزب الشعب الديمقراطي). - عُدت مشاركة أفراد ينتمون لجهات ضمن المؤتمر بصفة غير رسمية تأييداً ضمنياً للمؤتمر، مالم يصدر بيان استنكار أو التأكيد على أن هؤلاء الأفراد لا يمثلون تلك الجهة في هذا المؤتمر.
- 2 - عد رفضاً ضمنياً موقف الجهات التي كان لديها رغبة بالحضور، ولكن التزمت موقف التجمعات والائتلافات التي تنتمي لها، والتي رفضت الحضور والمشاركة.
- 3 - عُد موقف الجهة بالتقليل من أهمية المفاوضات بمثابة رفض ضمنى.
- 4 - عُد قبول الجهة بالمشاركة ضمنياً في اللجنة الدستورية من دون صدور موقف معلن بمثابة قبول ضمنى باللجنة، كما عُد ترشيح أسماء للمشاركة في اللجنة بمثابة قبول صريح.

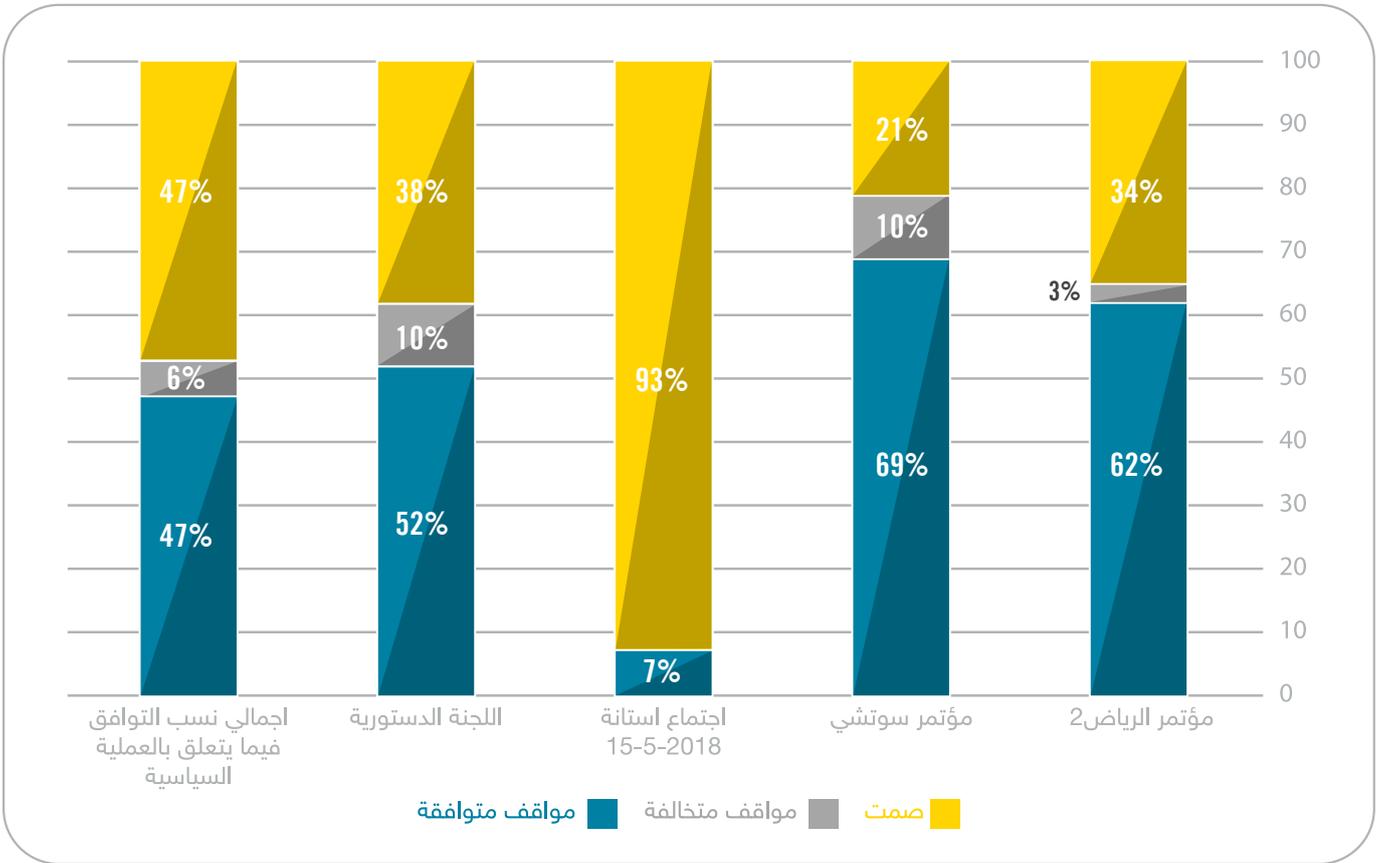
يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب التالية:

المواقف المتعلقة بالعملية السياسية



وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي ¹:

نسب التوافق في المواقف المتعلقة بالعملية السياسية



1 - إذا حسبنا موقف "الصمت" تكون النسبة على الشكل التالي:

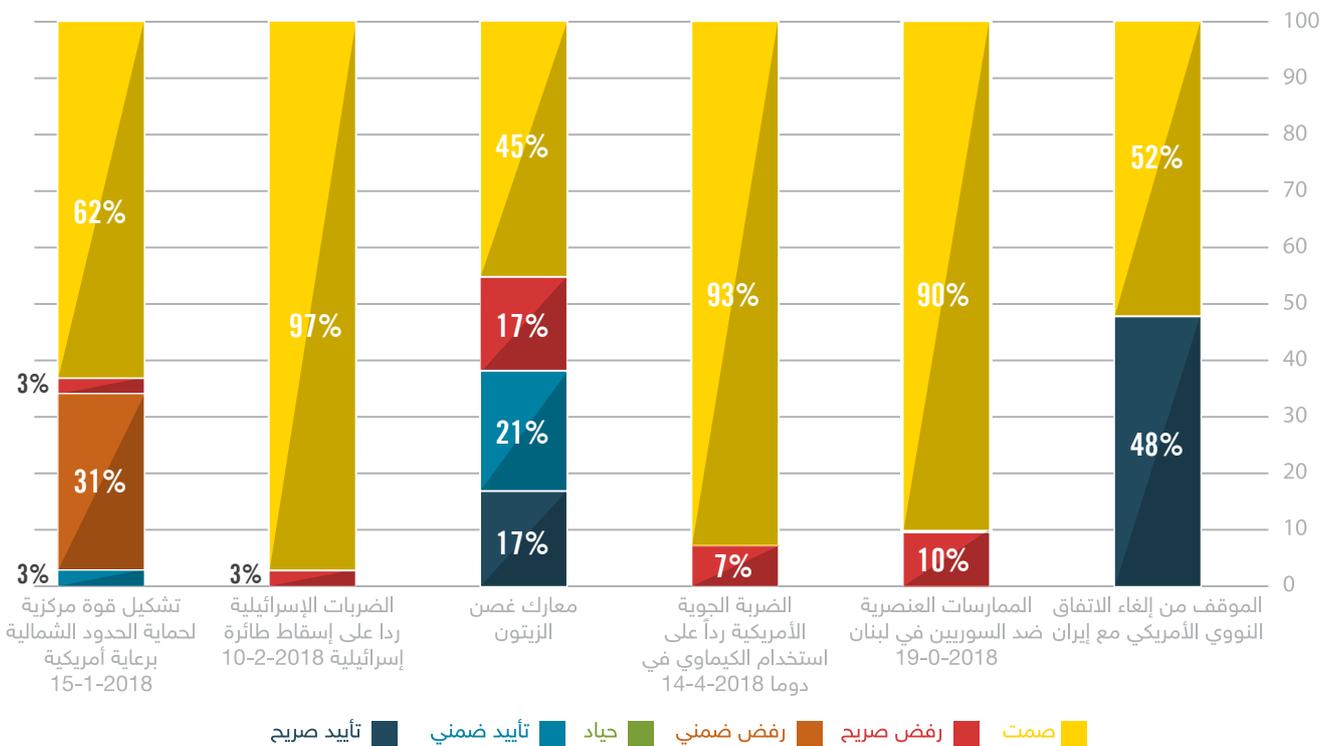
الموقف	الرياض 2 (التأييد)	مؤتمر سوتشي (الرفض)	مؤتمر أستانا (الصمت)	اللجنة الدستورية (التأييد)	المتوسط
النسبة	62.07%	68.97%	93.10%	51.72%	68.96%

نلاحظ هنا أن نسبة التوافق ازدادت بما يقارب 20%، والسبب أن موقف "الصمت" كان هو الموقف الغالب تجاه مؤتمر أستانا.

ثانياً: نسب التوافق تجاه التحركات الدولية ذات الصلة بالملف السوري:

تشمل هذه الفئة الأحداث التالية: تشكيل قوة كردية بتوجيه أمريكي، الضربات الاسرائيلية للنظام والمليشيات الإيرانية في سوريا، عملية غصن الزيتون، الضربة الجوية الأمريكية للنظام السوري رداً على استخدام الكيماوي في الغوطة، الممارسات العنصرية ضد اللاجئيين السوريين في لبنان، الموقف من إلغاء الاتفاق النووي الإيراني.

التحركات الدولية ذات الصلة بالملف السوري



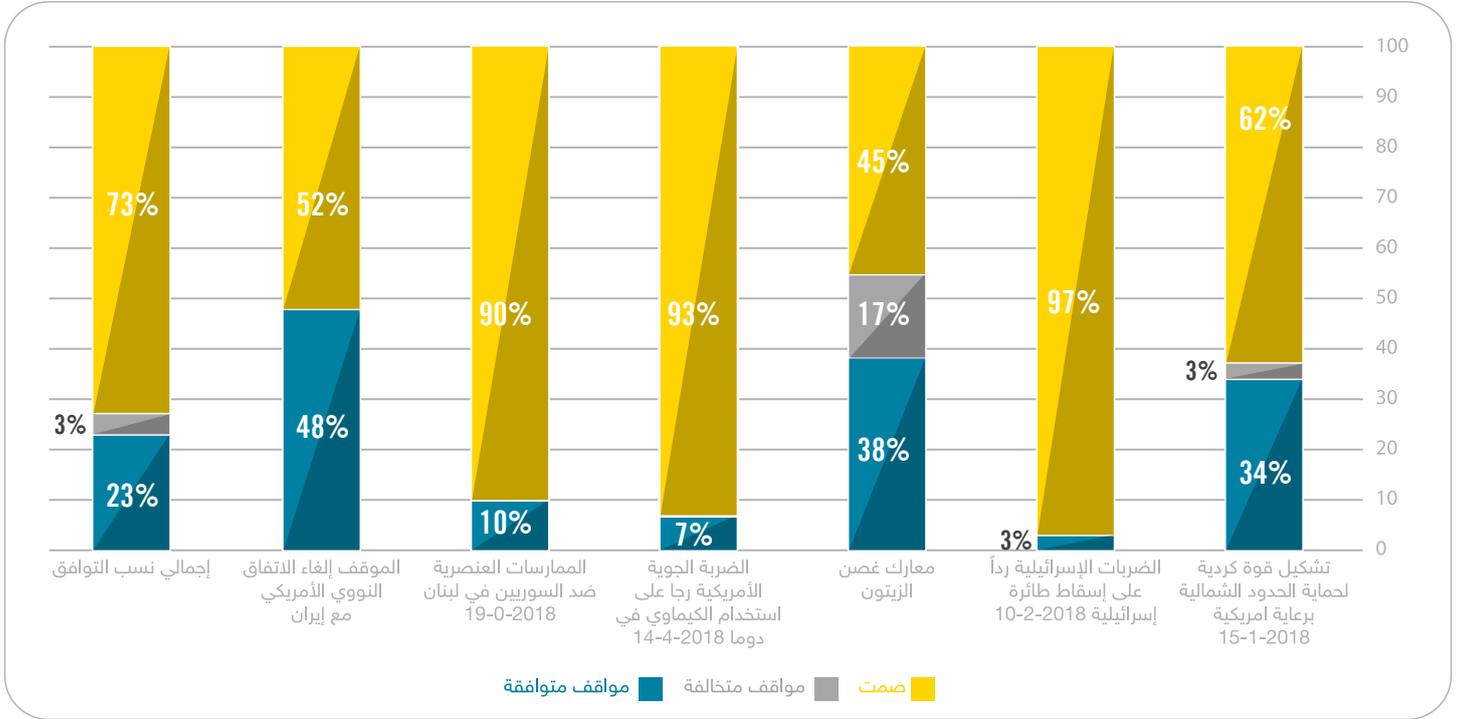
وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي¹:

1 - إذا حسبنا موقف "الصمت" تكون النسبة على الشكل التالي:

الموقف	تشكيل قوة كردية (الصمت)	الضربات الإسرائيلية (الصمت)	معارك غصن الزيتون (الصمت)	الضربة الجوية الأمريكية للنظام السوري (الصمت)	الممارسات العنصرية ضد اللاجئيين في لبنان (الصمت)	الموقف من إلغاء الاتفاق النووي مع إيران (الصمت)	العنصرية المتوسطة
النسبة	62.07%	96.55%	44.83%	93.10%	89.66%	51.72%	72.98%

نلاحظ هنا أن نسبة التوافق ازدادت بشكل كبير بما يقارب 50%، والسبب أن موقف "الصمت" كان غالباً على مواقف القوى المستهدفة، نظراً لاتصاف هذه المواقف تجاه التحركات الدولية أعلاه بحساسية عالية في ظل التدخلات الدولية في الملف السوري.

نسب التوافق في المواقف المتعلقة بالتحركات الدولية

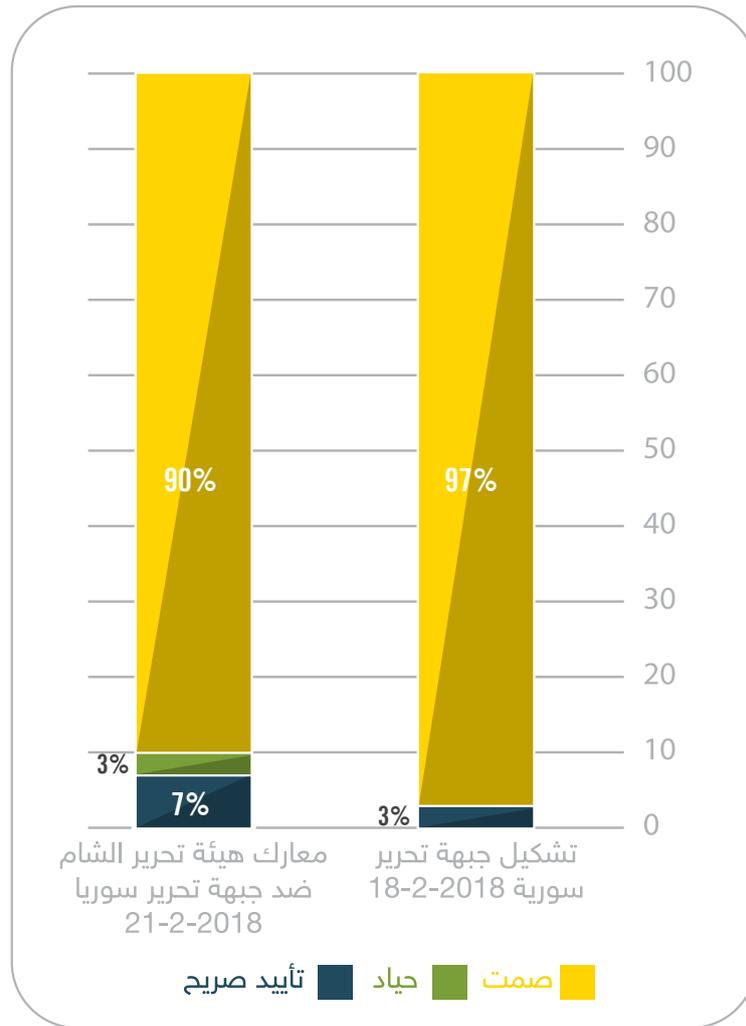


من الملاحظ أن أغلب القوى السياسية والعسكرية امتنعت عن إصدار موقف، واكتفت بـ “الصمت” حيال مجموعة من الأحداث التي تمس السيادة السورية، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية من جهات خارجية وذلك لاعتبارات داخلية وإقليمية.

ثالثاً: نسب التوافق تجاه الأحداث المتعلقة بشؤون داخلية في المناطق المحررة:

تضم حدثين هما: (تشكيل جبهة تحرير سوريا - معارك جبهة تحرير سوريا مع هيئة تحرير الشام)

الأحداث التي تتعلق بشؤون داخلية



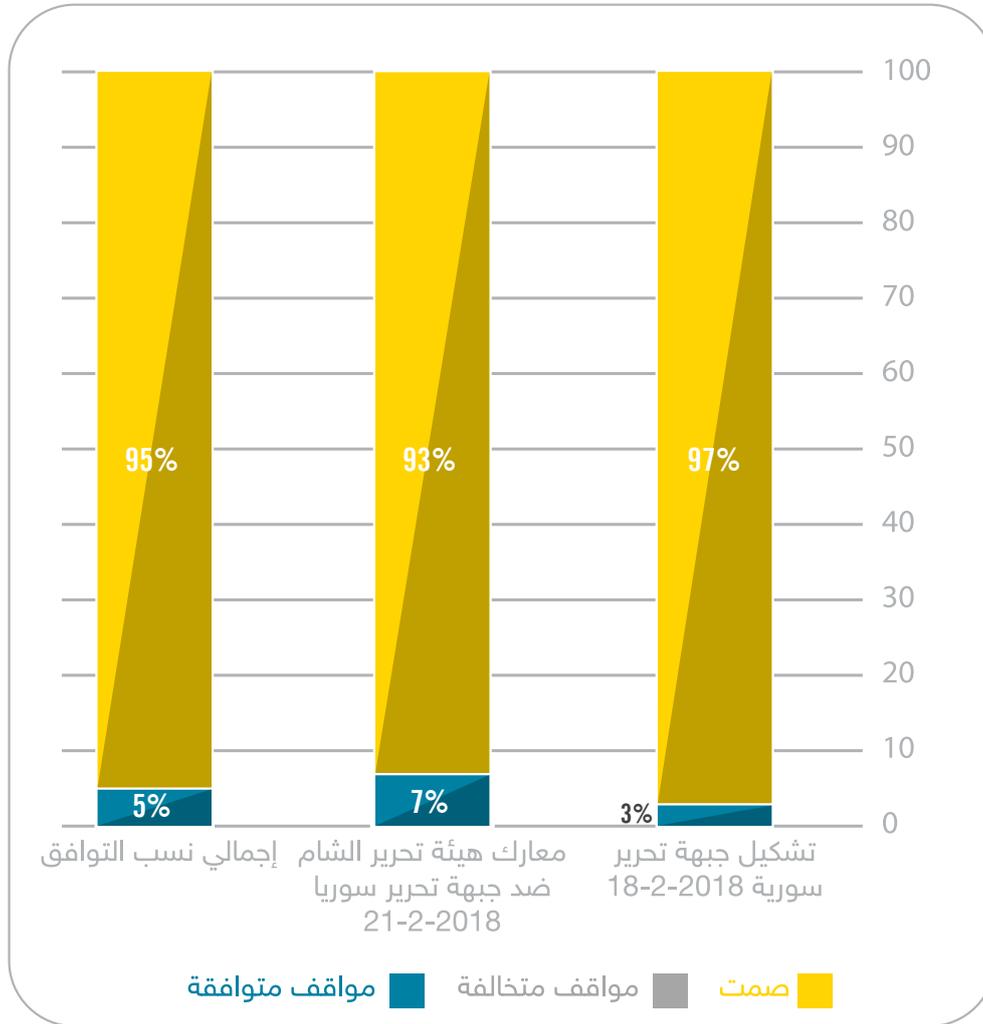
وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هاتين القضيتين هي¹:

1 - إذا حسبنا موقف "الصمت" تكون النسبة على الشكل التالي:

الموقف النسبة	تشكيل جبهة تحرير سوريا	معارك هيئة تحرير الشام ضد جبهة تحرير سوريا	المتوسط
	96.55%	93.10%	94.83%

نلاحظ هنا أن نسبة التوافق ازدادت بشكل كبير جداً، نظراً لأن الموقف العام تجاه القضايا الداخلية كان "الصمت"، نظراً لتراجع الاهتمام بالحالة العسكرية والفصائلية من قبل القوى المستهدفة بالرصد.

نسبة التوافق المتعلقة بأمر داخلية

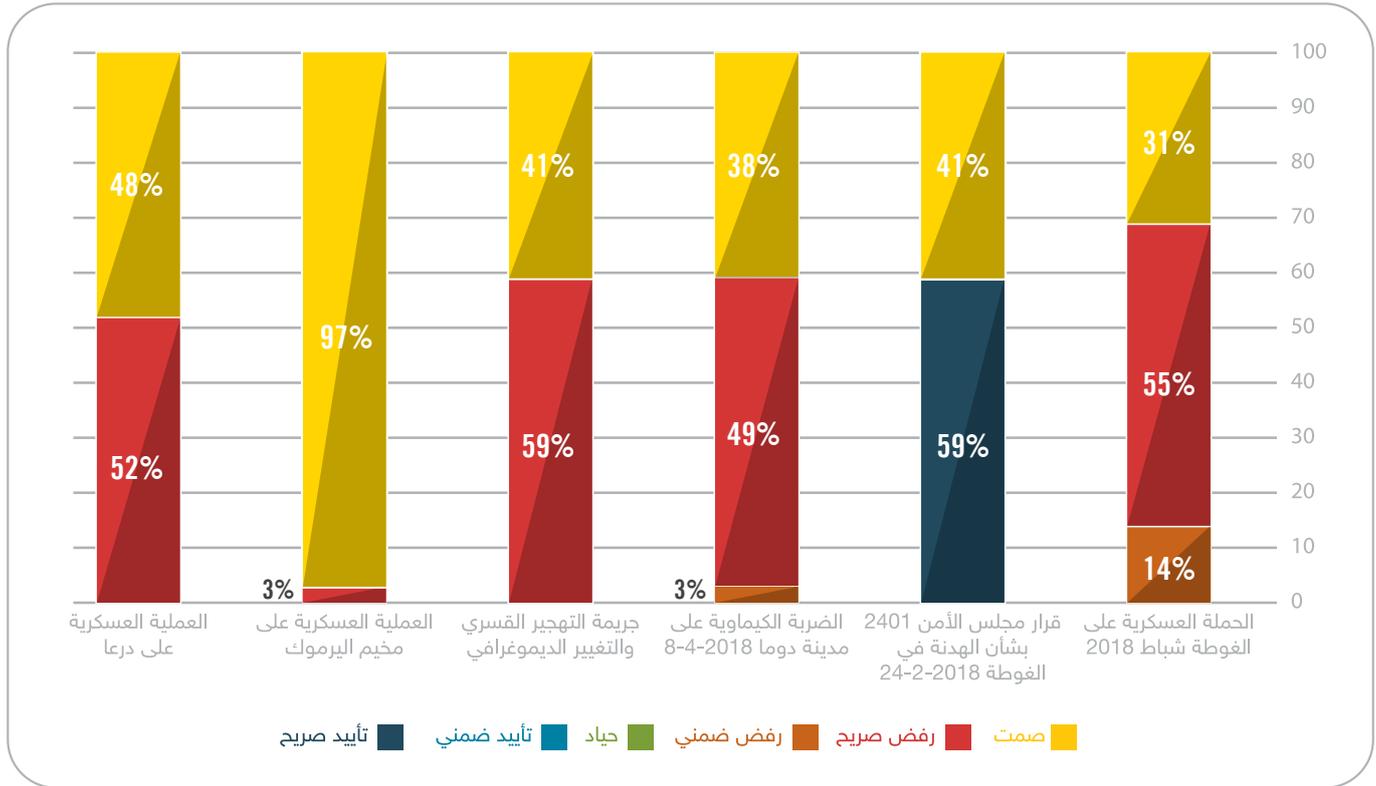


امتنعت جميع القوى السياسية عن التصريح بموقفها حول أحداث تتعلق بشكل مباشر بالوضع العسكري، كما امتنعت العديد من القوى العسكرية عن التصريح بموقفها من تلك الأحداث رغم كونها معنية بشكل مباشر بنتائجها.

رابعاً: نسب التوافق تجاه الأحداث المتعلقة بالعمليات العسكرية في "مناطق خفض التوتر":

تشمل ستة أحداث (حملة النظام العسكرية على الغوطة¹، قرار مجلس الأمن 2401 بشأن الهدنة في الغوطة²، ضربة النظام الكيماوية على الغوطة³، حملة النظام العسكرية على كل من جنوب دمشق ودرعا، جريمة التهجير القسري والتغيير الديمغرافي⁴).

مواقف تتعلق بالعمليات العسكرية في مناطق خفض التصعيد



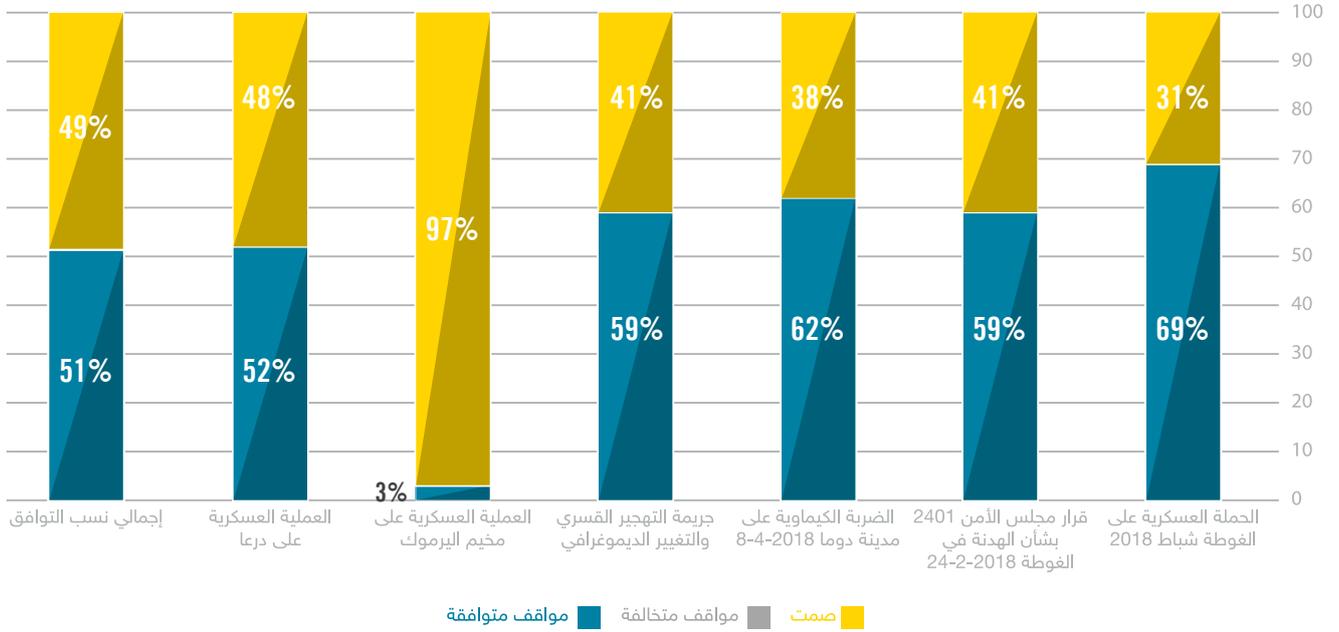
وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي⁵:

- 1 - عدت مشاركة الجهة في حملة "الغضب للغوطة" حتى ولو لم يصدر عنها أي بيان بمثابة رفض ضمني للحملة العسكرية، كما عد التشكيك بالأخبار عن انتهاكات النظام وحلفاءه في الغوطة بمثابة تأييد ضمني للحملة.
- 2 - عد تأييد قرار مجلس الأمن مع تحميل الثوار مسؤولية التصعيد العسكري بمثابة تأييد ضمني للقرار.
- 3 - عدت الجهة التي أدانت الضربة دون الإشارة للفاعل بأنها رافضة ضمنية للضربة.
- 4 - عد الموقف الراقص لجريمة التهجير القسري لمنطقة معينة، بمثابة موقف مبدئي لهذه الجريمة، ينسحب على كل جرائم التهجير التي تمت ضد مناطق قوى الثورة والمعارضة.
- 5 - إذا حسبنا موقف "الصمت" تكون النسبة على الشكل التالي:

الموقف	الحملة العسكرية على الغوطة (الرفض)	قرار الهدنة في الغوطة (التأييد)	ضربة النظام الكيماوية ضد الغوطة (الرفض)	جريمة التهجير القسري والتغيير الديموغرافي (الرفض)	الحملة العسكرية على جنوب دمشق (مخيم اليرموك) (الصمت)	الحملة العسكرية على درعا (الرفض)	العنصرية المتوسط
النسبة	68.97%	58.62%	62.07%	58.62%	96.55%	51.72%	66.09%

نلاحظ هنا أن نسبة التوافق ازدادت بشكل ضئيل مقارنة بالعناوين الأخرى، نظراً لأن غالبية القوى المستهدفة اتخذت مواقف معلنة تجاه هجمات النظام العسكرية على مناطق "خفض التوتر".

نسبة التوافق في المواقف تجاه العمليات العسكرية في مناطق خفض التصعيد

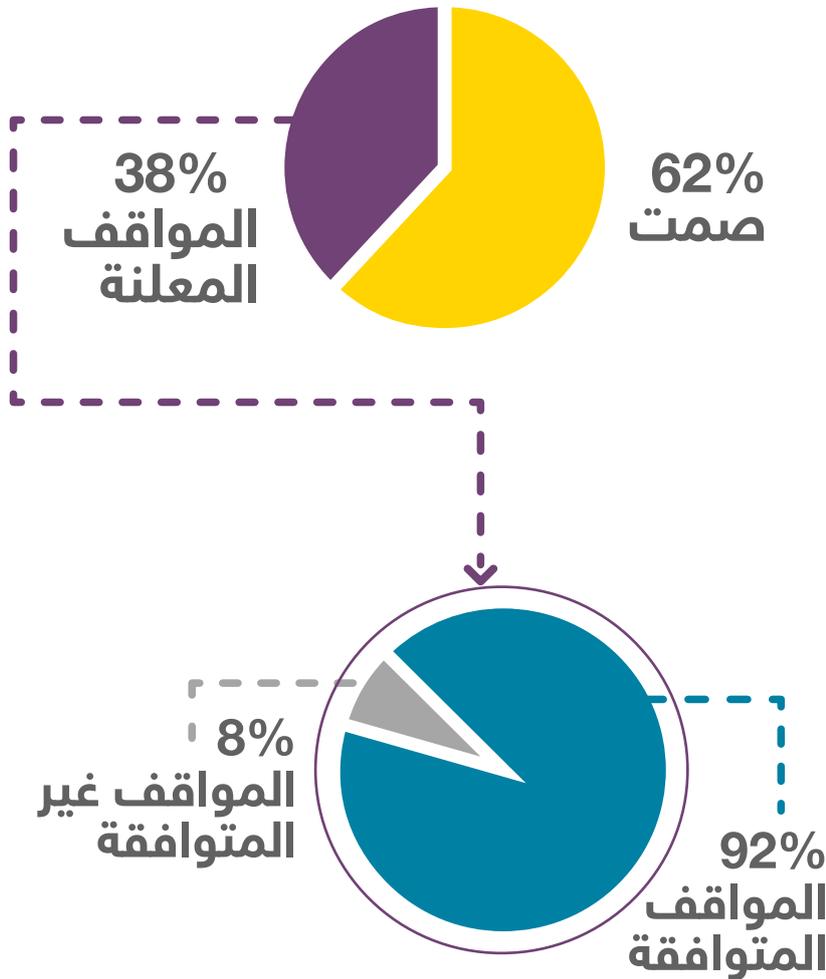


تفاعلت العديد من القوى السياسية مع العمليات العسكرية التي شنها النظام على مناطق خفض التوتر، والتي كان المدنيون فيها الضحية الأبرز خصوصاً في الغوطة الشرقية، حيث أعلنت معظم القوى السياسية عن مواقفها بشكل واضح وصريح، وخاصة أن تلك العمليات تزامنت مع اهتمام إعلامي مكثف من قبل وسائل الإعلام العالمية، إلا أن هذا التفاعل تلاشى لاحقاً مع الأحداث المماثلة اللاحقة والتي لم تشهد اهتماماً دولياً أو تغطية إعلامية، كما حدث في العمليات العسكرية التي استهدفت مخيم اليرموك ودرعا.

خلاصات ونتائج¹

- تشير نتائج المؤشر إلى 62% من الأحداث المرصودة قوبلت بـ "الصمت" وعدم التصريح بأي موقف سلباً أو إيجاباً من قبل القوى لاعتبارات تتعلق -ربما- بحساسية الموقف على الصعيد الداخلي أو الإقليمي في أغلب الأحيان، بينما تم التصريح بمواقف بشكل علني تجاه 38% من الأحداث المرصودة. حيث بلغت نسبة التوافق في المواقف المصرح بها 92%، بينما بلغت نسبة المواقف خارج دائرة التوافق 8%.

مؤشر التوافق الكلي تجاه المواقف المرصودة



1 - هنالك بعض القواعد المتعلقة بالخلاصات والنتائج هي:
1 - التصريح العلني: نقصد به إعلان القوى عن مواقفها بغض النظر عن طبيعته رفضاً أو تأييداً أو حياداً.
2 - الصمت: نقصد به عدم الإعلان عن أي موقف.
2 - هذه النسبة من أصل / 38 % / التي تشكل مجموع المواقف المعلن عنها.

النتيجة الواضحة من خلال النسب السابقة هي ارتفاع نسبة "الصمت" لدى قوى الثورة والمعارضة، حيث كان متوسط النسبة /62%، وهي نسبة مرتفعة جداً¹. ولعل من أسبابها حالة اليأس العام التي دخلت بها هذه القوى نتيجة التراجع الميداني، إضافة إلى وجود شعور عام بأن الأمور خرجت من يد السوريين، وبالتالي لا جدوى من التصريح.

أعلى نسبة "صمت" بالنسبة للعناوين الأربعة أعلاه، كانت تجاه الأحداث المتعلقة بشؤون داخلية في المناطق المحررة وهي الخاصة بـ "تشكيل جبهة تحرير سوريا، والاقتيال بين هيئة تحرير الشام وجبهة تحرير سوريا"، حيث وصل المتوسط إلى قرابة /95%، ولعل هذا يعطي مؤشراً واضحاً على ضعف الاهتمام بالحالة العسكرية والفصائلية.

أعلى نسبة "صمت" على حدث معين كانت على الأحداث الثلاث التالية: الضربات الإسرائيلية ضد النظام السوري، تشكيل جبهة تحرير سوريا، حملة النظام على مخيم اليرموك (جنوب دمشق)، حيث بلغت نسبة الصمت في كل منها قرابة /97%.
تختلف الأسباب الكامنة وراء ارتفاع نسبة الصمت بالنسبة لكل حدث، فمثلاً بالنسبة للضربات الإسرائيلية، يمكن القول: إن من أهم الأسباب ارتباط الأمر بطرفين هما ضد قوى الثورة والمعارضة "إسرائيل والنظام"، وبالتالي تأييد الضربة أو إدانتها سيفسر لمصلحة الطرف الآخر، وهو ما لا تريد القوى الوقوع فيه. ويتشابه الأمر مع الموقف من حملة النظام على مخيم اليرموك، حيث أن طرفي القضية هما "النظام وداعش". أما فيما يتعلق بالموقف من "جبهة تحرير سوريا"، قد يعود الأمر إلى تراجع الاهتمام بالظاهرة الفصائلية بشكل عام والفصائل "المؤدلجة" بشكل خاص، خصوصاً أن أحد طرفي الاندماج "فصيل الزنكي" كان جزءاً من "هيئة تحرير الشام" المصنفة على "قائمة الإرهاب".

1 - في حال حسابنا لموقف "الصمت" في المؤشر ضمن المواقف المتوافقة أو المتخالفة، سيتضح لنا أن عدد مواقف "الصمت" المتوافق عليها هي: /10/ من أصل /18/، أي بنسبة تزيد عن النصف.

أعلى نسبة صمت على "حدث"
الأحداث الثلاثة التالية:
الضربات الإسرائيلية ضد النظام
السوري
تشكيل جبهة تحرير سوريا
حملة النظام على مخيم اليرموك
97%

أعلى نسبة صمت بالنسبة
للعناوين الأربعة" المدرجة
في التقرير
الأحداث المتعلقة بشؤون
داخلية في المناطق المحررة
95%

الصمت
بنسبة 62%
من مجموع
المواقف

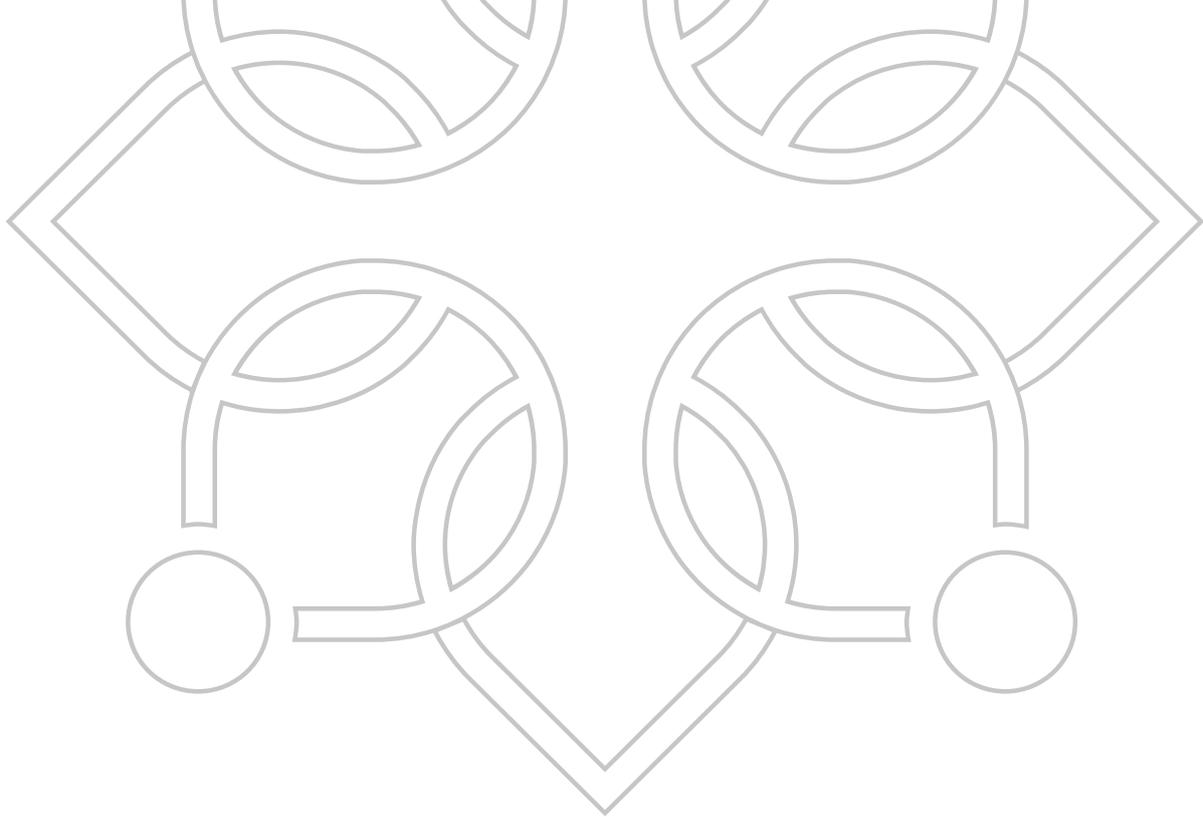
أعلى نسبة تصريح بالمواقف العلنية بالنسبة للعناوين الأربعة المذكورة في القسم الثاني من هذا المؤشر، كانت تجاه الأحداث المتعلقة بالعملية السياسية بمتوسط بلغ قرابة /54%/. تعطي هذه النسبة مؤشراً واضحاً على اهتمام قوى الثورة والمعارضة بالحل السياسي بعد تراجع الجانب العسكري.

حاز الموقف من مؤتمر سوتشي على أعلى نسبة تصريح علني من القوى المستهدفة بالمؤشر، حيث بلغت النسبة قرابة /80%/. ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة اهتمام القوى بشكل عام بقضية "الحل السياسي" التي يفترض أن يكون مؤتمر سوتشي أحد أدواتها، فضلاً عن أن عقد المؤتمر والزخم الذي حدث حوله تطلب من غالبية قوى الثورة والمعارضة أن توضح موقفها منه سلباً أو إيجاباً.

أعلى نسبة تصريح
على (حدث)
كانت مؤتمر
سوتشي بنسبة
79%

أعلى نسبة تصريح
من بين (العناوين
الأربعة) الموقف من
الأحداث المتعلقة
بالعملية السياسية
بنسبة 54%

المواقف
المعلنة
بنسبة 38% من
مجموع المواقف



   sydialogue
 www.sydialogue.org
 contact@sydialogue.org

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center


مؤشر التوافق
الوطني